أحوال الهمزة في اللّغة العربيّة

هوارية الحاج علي[*]

وحدة البحث تلمسان، elhadjalihouaria79@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/07/29 تاريخ القبول2020/06/26. تاريخ النّشر: 2020/10/20

الملخص:

الهمزة أحد الأصوات الحلقيّة، وقد طرأت عليها عدّة تغيّرات من حيث النّطق والكتابة، ولذا عُرفت بصعوباتها، فقد ألف بعض الدّارسين كتبا سموها مشكلة الهمزة؛ فهي لا تثبت على حال واحدة، ولذلك سنّ اللّغويّون قوانين لابدّ من مراعاتها حتّى يتسنّى لنا أن نكتب وننطقق هذا الصّوت بشكل سليم

وقد خصّصت هذه الورقة البحثيّةلتسليط الضّوء علىأهمّالتّغيّراتالّتيتطرأعلىالهمزة كالتّحقيق،والتّسهيلأوالتّخفيف،والحذف، وذلك من وجهة نظر النّحاة والقرّاء على وجه الخصوص.

الكلمات المفاتيح: الهمزة؛ الأصوات الحلقيّة؛ التّحقيق ؛ التّخفيف؛ الحذف.

The conditions of al-Hamza in the Arabic language

Abstract:

Al-Hamza is one of the ring sounds, and has undergone several changes in terms of pronunciation and writing, so she is known for her difficulties, some

[*] **المؤلف المرسل**: هوارية الحاج علي، elhadjalihouaria79@gmail.com

of the teachers wrote books called the problem of hamza, it does not prove the same condition, so the Language enacted laws that must be observed so that we can write and pronounce this voice in a way Sound.

This paper has devoted research to highlighting the most important changes in the whisper, such as investigation, softening or deleting, from the point of view of the sculptor and in the united states of The O'Rey, in particular.

Key words: Ring sounds, investigation, Facilitation, deletion.

مقدّمة:

تتكوّن المنظومة الصّوتيّة العربيّة من ثمانية وعشرين صوتا -كما هو متعارف عليه-، والهمزة واحدة من أهمّ الأصوات الّتي لقيت اهتماما بالغا من طرف الباحثين والدّارسين على اختلاف مشاربهم كالنّحويين واللّغويّين والقرّاء وذلك نظرا لتقلّباتها الصّوتيّة؛ فهي ليست كباقي الأصوات الأخرى إذ نجدها تتغير من حال إلى حال أخرى. فقد عدّها بعض الدّارسين مشكلة، ومنهم من ألّف كتابا بخصوص وذلك نحو ما قام به الدّكتور عبد الصّبور شاهين الّذي أفرد كتابا خالصا للهمزة وسمه: "مشكلة الهمزة العربيّة".

1. **تعريف الهمز:**

الهَمْزَةُ أحد الحروف الّتي يتألّف منها كلام العرب، وهي مصطلح حادث في زمن علماء العربيّة الأوائل للدّلالة على الصّوت الخارج من أقصى الحلق (أو من الحنجرة).[1]

أ- **لغة:** الهَمْزُ: الغَمْزُ والضَّغْط، ومنه الهمز في الكلام لأنّه يضغط. وقد همزت الحرف فَانْهَمَزَ. قال اللّيث: الهَمْزُ العَصْرُ، وسمّيت الهمزة كذلك لأنّها تهمز فتُهَتُّ هَتًّا إذا تكلّم بالهمز.[2]

ب- **اصطلاحا:**

الهمز هو النّطق بالهمزة محقّقة، كقولك: رَأْسٌ، وبِئْرٌ، وشُؤْمٌ. وسُميّ الهمز في الكلام همزا لأنّه يُضْغَطُ، ويُقال: هَمَزْتُ الحرف فانْهَمَزَ، والهمزة من الحروف معروفة.[3]

وقد حظيت دراسة الهمزة بعناية جمع غفير من العلماء والدّارسين قديما وحديثا، فتعرّضوا لطريقة نطقها ورسمها الإملائيّ. وذهب الباحثون المعاصرون إلى أنّ ظاهرة الهمز كانت تمثّل مظهرا من مظاهر العربيّة الفصحى قبل الإسلام، وأنّ القرآن نزل بالهمز، ومن ثَمَّ رفضوا رواية نزوله بلغة قريش.[4]

وتتّخذّ الهمزة العربيّة عدّة مظاهر أوجزها سيبويه في قوله: "اعلم أنّ الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التّحقيق، والتّخفيف، والبدل".[5] وليس ذلك لشيء من الحروف غيرها، فينبغي للقارئ إذا همز الحرف أن يأتي بالهمزة سلسة في النّطق سهلة في الذّوق من غير لكز ولا ابتهار لها، ولا خروج بها عن حدّها ساكنة كانت أو متحرّكة.[6]

وعادة ما نجد النّاس يتفاضلون في نطق الهمزة وذلك مرتبط بغِلْظِ طباعهم ورقّتها؛ فمنهم من يلفظ بها لفظا تنفر منه الآذان وتنبو عنه القلوب، ويثقل على العلماء بالقراءة، وذلك مكروه معيب من أخذ به. ومنهم من يُخرج الهمزة إخراجا سهلا مع النَّفَسِ بغير كلفة، فيألفه طبع كلّ واحد، ويستحسنه القرّاء، وذلك هو المبتغى والمُراد. ولا يقدر عليه القارئ إلا برياضة شديدة، وقد رُوي عن حمزة قوله في هذا الشّأن: إنّما الهمز رياضة.[7]

2. تحقيق الهمز:

هو إعطاء الهمزة حقّها في النّطق وهو الأصل. قال ابن الطّحّان السُّماتي (ت561ه) في هذا الشّأن: "التّحقيق: عبارة عن ضدّ التّسهيل، وهو الإتيان بالهمزة، أو الهمزات خارجات من مخارجهنّ، مندفعات عنهنّ، كاملات في صفاتهنّ".[8]

وقد عقد سيبويه(ت180ه) بابا للهمز فصّل فيه مذاهب العرب في تحقيق الهمزة وتخفيفها، فذكر أنّ بني تميم يحقّقون الهمزة، وأنّ أهل الحجاز يسهّلونها.[9] وهذا ما ذهب إليه الزّمخشري، فقال: "اعلم أنّ الهمزة حرف شديد مستثقل، يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخل الحروف في الحلق، فاستثقل النّطق به، إذ كان إخراجه كالتّهوّع؛ فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التّخفيف، وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز. وهو نوع استحسان لثقل الهمزة. والتّحقيق لغة تميم وقيس، قالوا: لأنّ الهمزة حرف، فوجب الإتيان به كغيره من الحروف".[10]

وقد يُزاد على التّحقيق فيُهمز ما ليس أصله بالهمز.[11] وقد أشار الدّكتور رمضان عبد التّوّاب إلى هذه الظّاهرة بما سمّاه بـ "الحذلقة" في اللّغة، فقال: "بعد أن صار الهمز شعار العربيّة الفصحى، تسابق العرب في النّطق به، فأدّى ذلك إلى همز ما ليس أصله همز، مبالغة في

التّفصّح".[12] وتشيع هذه الظّاهرة في العربيّة الفصحى بسبب عقدة الحجازيّين في صوت الهمزة، وتوّهمهم في الأمثلة الّتي يوجد في مكانها الواو أو الياء أنّهما ناتجتان بسبب الانزلاق بين حركتين بعد سقوط الهمزة في نطقهم، ولذلك يزيدون في هذه الأمثلة همزات غير أصيلة فيها عن طريق الحذلقة والمبالغة في التّفصّح.[13]

3. تخفيف الهمزة (التّسهيل):

التّسهيل عبارة عن تغيير يدخل الهمزة، وهو على أربعة ضروب: بَيْنَ بَيْن، والنّقل، والبدل، والحذف.[14] ويُسْقِط بعضهم حذف الهمزة ويُبقِي على الوجوه الثّلاثة المذكورة. وقد لجأ أهل التّخفيف إلى هذا المسلك لمّا استثقلوا إخراج الهمزة لبُعْد مخرجها، كما اجتمعت في الهمزة صفتان من صفة القوّة: الجهر والشّدّة، لهذا عمدت بعض القبائل العربيّة إلى تخفيف النّطق بها.[15]

فلمّا كانت الهمزة أدخل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التّهوّع ثقلت بذلك على لسان المتلّفظ بها؛ فخفّفها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، ولاسيما قريش، رُوي عن أمير المؤمنين عليّ رضي الله تعالى عنه: نزل القرآن بلسان قريش ، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أنّ جبرائيل عليه السّلام نزل بالهمزة على النّبيّ صلّى الله تعالى عليه وسلّم ما همزنا، وحقّقها غيرهم، والتّحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتّخفيف استحسان.[16]

وهذا ما أشار إليه أبو شامة الدّمشقيّ قائلا: "ولمّا كانت الهمزة حرفا جَلدا على اللّسان، فالنّطق بها كلفة، بعيد المخرج يشبّه بالسّعلة، لكونه نبرة في الصّدور، توصل إلى تخفيفه، فسهل النّطق به، كما تسهّل الطّرق الشّاقّة، والعقبة المتكلّف صعودها".[17]

وقد عرّف الدّكتور عبد الصّبور شاهين ظاهرة تخفيف الهمز عند القارئ أبي عمرو بن العلاء، فقال: "ومعنى التّخفيف أن يبدل من الهمزة حرف علّة مناسبا. وذلك إذا قرأ في الصّلاة أو أدرج القراءة أو قرأ بالإدغام، فهذه أحوال ثلاثة كان أبو عمرو يسقط فيها الهمزة، ويقلبها إلى صوت علّة، ومعنى ذلك أنّه كان يشعر عند القراءة السّريعة في الصّلاة أو خارجها أو عند التزام الإدغام بثقل الهمزة، فاختار لها أحكاما تنزع إلى تخفيفها، إشاعة للانسجام في قراءته".[18]

وعقّب الدّكتور سمير شريف إستيتية على هذا القول، فقال موّضحا: "وليس هذا التّفسير صحيحا، بالمعايير الصّوتيّة المعاصرة. والصّحيح أنّ الهمزة تتحوّل إلى حركة مماثلة للحركة الّتي قبلها، فتجتمع الحركتان وتصبحان حركة طويلة واحدة".[19]

ويشير الإمام ابن الجزريّ (ت833ه) إلى أنّ أصحاب التّخفيف لا ينطقون بالهمزة إلاّ في الابتداء، وتخفيف الهمزة ليس بمنكر ولا غريب، فما أحد من القرّاء إلاّ وقد ورد عنه ذلك إمّا عموما أو خصوصا. وقسّموه إلى قسمين: واجبٌ وجائزٌ. والتّخفيف أمر مستحسن.[20] ويرى المستشرق الألمانيّ كارل بروكلمان أنّ تسهيل الهمز يدخل في تطوّر بعض اللّغات السّامية.[21]

فمن الحقائق العامّة أنّ الهمز كان من الخصائص البدويّة الّتي اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة العربيّة وشَرْقَيْهَا: تميم وما جاورها.[22] وقد نسب نفر من العلماء القدماء ظاهرة تخفيف الهمز إلى الحجازيّين، ولكّن هذا الرّأي فيه نظر لسببين وجيهين: أوّلهما أنّ الأخبار المتناقلة تدلّ على أنّ بعض الحجازيّين كانوا يحقّقون الهمزة. وثانيهما أنّ تخفيف الهمز لم يكن حِكْرًا على منطقة دون سواها، وإنّما كان فاشيا في عدد من المناطق العربيّة بصور ودرجات متفاوتة.[23]

وإذا كانت الرّوايات تذكر أنّ أهلالحجاز كانوا يسّهلون الهمزة في القرن الأوّل، وبدأت تظهر فيهم بوادر التّحقيق، فإنّ روايات أخرى تؤكّد أنّ أولئك القوم لم يتخلّوا في مذهبهم في تسهيل الهمزة بسهولة. فقد سُئل الإمام مالك بن أنس (ت179ه) عن النّبر في قراءة القرآن في الصّلاة، فأنكر ذلك وكرهه كراهة شديدة، وأنكر رفع الصّوت به.[24] ولمّا حجّ الخليفة المهدي سنة160ه قدّم عليّ بن حمزة الكسائيّ (ت189ه) ليَؤُمَّ النّاس في المدينة، فهمز، فأنكر أهل المدينة عليه ذلك، وقالوا: تنبر في مسجد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بالقرآن ؟[25]

1.3 الهمزة بين بين:

شرح أبو سعيد السّيرافيّ معنى بَيْنَ بَيْنَ، فقال: "أن تجعلها من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الّذي منه حركة الهمزة. فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسّطة في إخراجها بين الهمزة وبين الألف، لأنّ الفتحة من الألف، وذلك قولك سَالَ إذا خفّفنا سَأَلَ، وقْرَا يا فتى إذا خفّفنا قَرَأَ. وإذا كانت مضمومة فجعلناها بَيْنَ بَيْنَ أخرجناها متوسّطة بين الهمزة والواو كقولنا: لُومٌ تخفيف لُؤْمٍ. وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء وبين الهمزة".[26]

أ- الهمزة ساكنة وما قبلها مفتوح:

قال سيبويه في هذا الضّرب: "إذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفّف أبدلت مكانها ألفا، وذلك قولك في رَأْسٍ وبَأْسٍ وقَرَأْتُ: رَاسٌ وبَاسٌ وقَرَاتُ".[27]

ومن ذلك قول الشاعر:[28]

فَلَمْ **أَمَلْ** إلاَّ مِنْ مَوَدَّتِهِ يَدِي، وَلَا قُلْتُ –إلاَّ مِنْ مَوَاهِبِهِ–: حَسْبِي!

خفّف الشّاعر الهمزة السّاكنة في الفعل المجزوم (لم أَمْلَأْ) فقلبها ألفا لأنّها مسبوقة بميم مفتوحة، ثمّ حذف تلك الألف تفاديا لاجتماعهما مع همزة أداة الاستثناء.

ب- الهمزة ساكنة وما قبلها مضموم:

قال سيبويه في هذا المجال: "إذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مضموم فأردت أن تخفّف أبدلت مكانها واوا، وذلك قولك في الجُؤْنَة والبُؤْسِ والمُؤْمِنِ: الجُونَة والبُوس والمُومِن".[29] تخفّف الهمزة في هذه الحالة فتقلب واوا لأنّ ما قبلها مضموم والواو والضّمّة حركتان خلفيتان الأولى طويلة والثّانية قصيرة فيسهل النّطق ويحدث التّجانس.

ومن هذا القبيل قولهم: البُوسُ، والشُّومُ، اللُّومُ في: البُؤْسِ، والشُّؤْمِ، واللُّؤْمِ على التّوالي إذا أرادوا التّخفيف، لأنّ الهمزة ساكنة وما قبلها مضموم.

ت- الهمزة ساكنة وما قبلها مكسور:

قال سيبويه مفصّلا القول في هذه الحالة: "وإن كانت الهمزة ساكنة وما قبلها متحرّك أبدلت مكانها ياءً، كما أبدلت مكانها واوا إذا كان ما قبلها مضموما، وألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا. وذلك الذِّئْبُ والمِئْرَةُ: ذِيبٌ ومِيرَةٌ. فإنّما تبدل مكان كلّ همزة ساكنة الحرف الّذي منه الحركة الّتي قبلها؛ لأنّه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها".[30] في هذه الحالة تبدل الهمزة الساكنة حركة من جنس ما قبلها، فإذا سبقت بكسرة قُلبت ياء، وإذا سبقت بضمّة قُلبت واوا، وإذا سُبقت بفتحة قُلبت ألفا، وذلك مراعاة للتّجانس بين الحركات الطّويلة والحركات القصيرة.

وذلك نحو: "شِئْنَا" فهناك من ينطقها "شِينَا"؛ لأنّ الهمزة ساكنة والشّين قبلها مكسورة فقلبوا الهمزة ياء لتُجانِس كسرة الشّين قبلها في الفعل "شاء".

ث- الهمزة متحرّكة:

قال أبو حيّان الأندلسيّ(ت745هـ) عن الهمزة المتحرّكة المتحرّك ما قبلها: "وإن تحرّكت الهمزة فإمّا أن يكون ما قبلها متحرّكا، أو ساكنا، إن كان متحرّكا ، فاختلفا في الحركة نحو جُؤَن، وسُئِل، وسَئِمَ، ولَؤُمَ، ومِئَر ويستهزئون، أو اتّفقا نحو: سَأَلَ، ومَؤُون جمع مائة، ومِئِين، جاز

تخفيفها، بإبدالها واوا في نحو: جُوَن، وياء في نحو: مِيَر، وتسهيلها بجعلها بينها وبين الحرف الّذي هو محرّك بحركتها.[31]

ج- الهمزة مفتوحة:

قال المبرّد في هذا الشّأن: "إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها فتحة وأردت التّخفيف نَحَوْتَ بها نَحْوَ الألف، لأنّها مفتوحة، والفتحة من مخرج الألف، فقلت: اقْرَا يَا فتى".[32] يجوز للقارئ أن ينحو بالهمزة المفتوحة المسبوقة بألف المدّ، لأنّ الفتحة(حركة أمامية قصيرة) من جنس الألف (حركة أمامية طويلة) فيعمل جهاز النّطق في مستوى واحد وليس في ذلك عناء أو إجهاد، وهذا وجه من وجوه التّيسير.

وذلك نحو قول الشّاعر:[33]

وَلَوَ أَنَّهُ **أَبْطَا** لَهُنَّ هُنَيْهَةً لَصَدَرَتْ عَنْهُ وَهُنَّ غَيرُ ظِمَاءِ

لمّا جاءت الهمزة في الفعل "أبطأ" مفتوحة والطّاء قبلها مفتوحة أيضا جاز للشّاعر أن ينحو بها نحو الألف لأنّها من جنسها.

وكذلك نحو قولهم: "مِنْ بَعْدِ العَنَاءِ"، فهناك من ينحو بهذه الهمزة ألفا طلبا للتّخفيف لتجانس الألف الّتي قبلها فيقول: "العنا" فيزيد في زمن النّطق بالألف كأن ينطقها ألفا طويلة، وهذا متداول بصفة كبير ة في كلام العرب خاصّة في دواوينهم الشّعريّة.

3.3 حذف الهمزة:

حذفت الهمزة من الكلام في عدد من الشّواهد النّثريّة والشّعريّة وكذا في القراءات القرآنيّة، ولم تكن في هذا همزة وصل بل كانت همزة مزيدة أو أصليّة في بنية الكلمة، وقد وُصف هذا الحذف بالكثرة والضّعف في القياس.[34] وهذا ما وضّحه ابن جنّي قائلا: "...وقد جاء نظير ذلك من حذف الهمزة شيء صالح الكثرة".[35]

ويرى الدّكتور حسام سعيد النّعيمي أنّ هذا الحذف الوارد في نثر العرب وشعرها في بعض المواضع لا يجوز القياس عليه، وعللّ ذلك بأنّه كان للعلم بالمحذوف لكثرة الاستعمال وهو في ذلك شبيه بالحذف في "لم يك".[36]

وعضد هذا الدّارس موقفه بما تقدّم به ابن جنّي في هذا الشّأن، فقال: "تلك مواضع كثر استعمالها، فعرفت أحوالها، فجاز الحذف فيها".[37] والغرض من هذا الحذف طلب التّخفيف.

وقد أرشد ابن جنّي إلى عدم حذف الهمزة اعتباطا، فقال: "وعلى كلّ حال فحذف الهمزة هكذا اعتباطا ساذجا ضعيف في القياس وإن فشا في بعضه الاستعمال".[38] والحذف هو أن تسقط الهمزة تماما، ويكون ذلك في الهمزات المتطرّفة، ولاسيما في حالة الوقف.[39]

فالتّخلّص من الهمزة أي إسقاطها من النّطق ظاهرة من ظواهر قانون الاقتصاد في الجهد العضليّ؛ فالّذين مالوا إلى التّخلّص منها كانت غايتهم من ذلك طلب الخفّة والسّعي للسّهولة في النّطق.[40]

فاللّغة العربيّة تميل في تطوّرها نحو السّهولة والتّيسير، فتسعى إلى التّخلّص من الأصوات العسيرة واستبدالها بأصوات أخرى لا تتطلّب مجهودا عضليّا كبيرا. وهذا ما ذهب إليه عدد من اللّغويّين أمثال ويتني(whiteney) الّذي يرى أنّ كلّ ما نكتشفه من تطوّر في اللّغة، ليس إلاّ أمثلة لنزعة اللّغات إلى توفير المجهود الّذي يُبذل في النّطق، وأنّ هناك استعدادا للاستغناء عن أجزاء الكلمات الّتي لا يضرّ الاستغناء عنها بدلالتها. وهذا القانون ينطبق على ظاهرة "الهمز" في اللّغة العربيّة، ومحاولة بعض القبائل العربيّة القديمة التّخلّص منها، وخاصّة قبائل الحجاز، كما تخلّصت منها معظم اللّهجات العربيّة الحديثة. وسقوط الهمز في غير أوّل الكلمة هو الشّائع في اللّهجات العربيّة الحديثة، وكان هو المميّز للهجة قريش في الجاهلية.[41] أي أنّ كلّ اللّهجات السّامية مالت إلى التّخلّص من نطق الهمزة.[42] إسقاط الهمزة جائز شرط أن يخلّ بمعنى الكلمة.

4. اجتماع الهمزتين:

لا يخلو الكلام من التقاء الهمزتين من أن يكونا في كلمة واحدة أو في كلمتين؛ ولا تحقّق العرب الهمزتين معا؛ إذ كانوا يحقّقون الواحدة منهما، وهذا قول معظم النّحويّين باستثناء عبد الله بن إسحاق الحضرميّ (ت117ه)الّذي كان يرى الجمع بين الهمزتين، وحجّته في ذلك قوله: "هما بمنزلة غيرهما من الحروف، فأنا أجريهما على الأصل، وأخفّف-إن شئت-استخفافا، وإلاّ حكمهما حكم الدّالين، وما أشبههما".[43] فكان يقول في جمع "خطيئة" إذا جاء بها على الأصل: خطائئ، وكان يختار في الجمع التّخفيف، فيقول: خطايا مع إصراره على أنّ مذهب تحقيق الهمزتين غير فاسد.[44]

فعلّة من حقّق الهمزتين مجتمعتين أنّ الهمزة حرف حلقيّ، فكما يجوز اجتماع حرفين من حروف الحلق، نحو قولك: "أن تقع على الأرض"، و"ريح حامد"، وما أشبه ذلك كذلك يجوز اجتماع الهمزتين. ويقوّي ذلك أنّهم أبدلوا الهمزة من غيرها وأبدلوا غيرها منها، فقالوا: "هرقت الماء وأرقته"، و"هيّاك وإيّاك". ويقوّي ذلك أيضا قولهم: "رأّس" و"سأّل" فجمعوا بين الهمزتين وأدغموا إحداهما في الأخرى، فهذا دليل على جواز الجمع بين الهمزتين.[45]

وعلّة من خفّف إحدى الهمزتين ولم يحقّقهما جميعا أنّ الهمزة حرف جَلَدٍ ثقيل بعيد المخرج فكره أن يجمع بين همزتين هذه حالهما، ويدلّ على صحّة ما ذهب إليه، أنّ الهمزة ربّما استثقلوها وهي منفردة وحدها فخفّفوها بالبدل أو الحذف أو جعلوها بين بين، فإذا استثقلت الهمزة منفردة فاستثقال اجتماع همزتين أولى، ويقوّي ذلك إجماع العرب على ترك الجمع بين الهمزتين في كثير من الكلام ورفضهم ذلك، وجعلهم البدل فيه لازما لا يجوز غيره، نحو: "آخر" و"آدم" والدّليل على إلزامهم البدل في هذا وما أشبهه أنّهم إذا جمعوا قالوا: "أَوَاخر"؛ فقلبوا الهمزة واوا وإذا حقّروا، قالوا: "أُوَيْخِر" فقلبوها واوا أيضا، ومعلوم أنّه من شأن التّكسير والتّحقير أن يردّ الكلمة إلى أصلها. عُلم أنّ ذلك من أجل استثقال الهمزة وأنّهم جعلوا البدل فيه لازما، فإجماعهم على رفض اجتماع الهمزتين وترك الهمزة وإن كانت مفردة إتباعا لما تجتمع فيه الهمزتان دليل بيّن على صحّة ما ذهب إليه من خفّف إحدى الهمزتين المجتمعتين.[46]

وهذا ما ذهب إليه النّحويّ ابن جنيّ إذ يرى أنّه لثقل الهمزة في ذاتها لم تتوال همزتان أصليتان في كلمة حيث قال: "وليس في الكلام كلمة فاؤها وعينها همزتان ولا عينها ولامها أيضا همزتان".[47] ثمّ فصّل القول في ذلك، فقال: "وإنّما لم تجتمع الفاء والعين ولا العين واللام همزتين لثقل الهمزة الواحدة، لأنّها حرف سفل في الحلق وبعد عن الحروف، وحصل طرفا فكان النّطق به تكلّفا فإذا كرهت الهمزة الواحدة فهم باستكراه الثنتين ورفضهما —لاسيّما إذا كانتا مصطحبتين غير متفرّقتين فاء وعينا أو عينا ولاما أحرى، فلهذا لم تأت في الكلام لفظة توالت فيه همزتان أصلان البتّة".[48] احتّج هؤلاء الدّارسون بثقل الهمزة الواحدة، فما بال اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة خاصّة إذا كانتا متواليتين، وهذا أمر مجهد ينفر منه المتكلّم.

1.4 اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة:

وكلّ ما ذكر من الهمزتين في كلمة واحدة فإنّه في الحقيقة من كلمتين، وبيان ذلك أنّ الهمزة الأولى همزة استفهام، وهي حرف من حروف المعاني دخلت على كلمة أوّلها همزة فالتقت

همزتان، وعدّ المالقي(ت705هـ) التّعبير عن الهمزتين في هذا الباب بأنّهما من كلمة واحدة ضرب من المجاز. والّذي سوّغ هذا التحام إحدى الهمزتين بالأخرى في حكم الخطّ واللّفظ والمعنى.[49]

فهمزة الاستفهام حرف من حروف التّهجّي لم يكن لها حكم الكلمة المستقلّة؛ إذ الكلمة المستقلّة لا بدّ لها من مطلع ومقطع؛ فمطلعها أوّلها ولا بدّ من تحريكه ليصحّ الابتداء به، ومقطعها آخرها والأصل تسكينه في الوقف. فلمّا كانت الهمزة الأولى حرف استفهام -وهي لا تكون أبدا إلاّ مفتوحة- واتّفق دخولها على كلمة مهموزة الأوّل متحرّكة حصل أن تكون أضرب الهمزتين في هذا الباب ثلاثة: مفتوحتان، ومفتوحة ومكسورة، ومفتوحة ومضمومة.[50]

أ- **الهمزتان مفتوحتان:**

حقّق أبو عمرو الدّاني الهمزة الأولى وهي همزة الاستفهام وليّن الهمزة الثّانية فجعلها بينها وبين الألف السّاكنة، وفصل بينها بمَدَّةٍ، فاللّفظ بينهما إنّما يحكمه الأداء من المقرئ الماهر.[51] ففي قول الله عزّ وجلّ:﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ فيها لغات: أكثر كلام العرب أن يتركوا الهمزة الثّانية، فيقولون: آنذرتهم، فيجمعون بين ساكنين. وبهذا قرأ الفرّاء والكسائيّ. وهي لغة قريش وسعد بن بكر وكنانة وعامّة قيس. وأمّا هذيل وعامّة تميم وعُكْل ومن جاورهم فإنّهم يثبتون الهمزتين، وربّما جعلوا بين الهمزتين مَدَّة؛ استثقالا لاجتماعهما، فيقولون: آأنت قلت ذاك، آأَنْذَرْتَهُمْ، آإذا مُتْنَا.[52]

وذلك نحو قول الشّاعر: [53]

أَأَحْبَابَنَا قَدْ أَنْجَزَ البَيْنُ وَعْدَهُ وَشِيكًا، وَلَمْ يُنْجِزْ لَنَا مِنْكُمْ وَعْدُ

حقّق الشّاعر الهمزتين معا همزة الاستفهام وهمزة (الأحباب) وهذا و المألوف، لأنّ حذف إحدى الهمزتين في هذه الحالة يؤدّي إلى إخلال بالمعنى.

ج. الهمزة الأولى مفتوحة والهمزة الثّانية مضمومة:

حقّق أبو عمرو الهمزة الأولى همزة الاستفهام وليّن الثانية، فجعلها بين الهمزة والواو السّاكنة لا يجوّز غير ذلك، وفصل بينهما بألف.[54] ولابن قتيبة رأي في هذه المسألة يوضّحها قائلا: "إذا كانت ألف القطع مضمومة ودخلت عليها ألف الاستفهام نحو قولك: أَؤُكرمك،

أَؤُعطيك، ...قلبت ألف القطع واوا على ذلك كتاب المُصْحَفِ، وإن شئت كتبت ذلك بألفين على مذهب التّحقيق وهو أعجب إليَّ".[55]

وذلك نحو: "أَأُطِيعُ"، فلمّا كانت همزة الاستفهام مفتوحة وتلتها همزة الفعل المضارع "أُطيعُ" مضمومة جاز كتابة الهمزة الثّانية على الواو "أَؤُطيعُ"، أي أنّهم قلبوا الهمزة الثّانية واوا.

2.4 اجتماع الهمزتين من كلمتين:

أ- الهمزة الأولى مفتوحة والثّانية مكسورة:

قرأ أبو عمرو بتحقيق الأولى وتسهيل الثّانية وذلك بجعلها بينها وبين الياء السّاكنة، واللّفظ بذلك إنّما يؤخذ من المقرئ مشافهة، ولا يجوز فيها إبدالها ياء محضة، وفاعل ذلك لاحن؛ فإن جعلها بين بين هو الحكم فيها في نقل العربيّة، أي تخفيف الهمزة الثّانية بين بين، أي بين الهمزة والياء، وهو مذهب الخليل وسيبويه.[56]

واحتّج الخليل في تخفيف الهمزة الثّانية بقوله: "لأنّ البدل لا يلزم إلاّ الثّانية؛ وذلك لأنّ الأولى يُلفظ بها، ولا مانع لها، والثّانية تمتنع من التّحقيق من أجل الأولى الّتي قد ثبتت في اللّفظ".[57] وسار على نهجه نفر من النّحويّين.

وعلّة من حذف الأولى من الهمزتين المجتمعتين من كلمة إذا اتّفقت حركتهما، نحو: ﴿جاءَ أَحَدُهُمْ﴾[58]، و﴿عَلَى البِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾،[59] و﴿أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ﴾[60]، أنّ الهمزة الأولى لمّا وقعت طرفا-والأطراف مواضع الحذف- حذفها إذ كانت الهمزة الأخرى تدلّ عليها حين اتّفقت حركة الهمزة المحذوفة والهمزة الباقية، ألا ترى أنّه لا يفعل هذا إذا اختلفت حركة الهمزتين، نحو: ﴿نَشَاءُ إِنَّكَ﴾،[61] وما أشبه ذلك، فلمّا اتّفقت الحركتان واستثقل الهمزتين حذف الأولى إذ هي في طرف الكلمة وأبقى الثّانية لتدلّ عليها إذ كانت حركتها مثل حركتها، ويقوّي ذلك أنّه لو جعلها بين بين ولم يحذفها وقبلها الألف صار كأنّه جمع بين ساكنين لقرب همزة بين بين من السّاكن —وإن كان وقوعها بعد الألف جائزا-.[62]

وقد حرص أهل التّجويد على أن يتقيّد قارئ القرآن من نفسه تجويد اللّفظة بالهمزة المليّنة بين بين فيخرجها بين الهمزة المحقّقة والحرف الّذي يجيء بها إليه؛ فيلفظ بالهمزة المضمومة بين الهمزة المضمومة والواو السّاكنة، وبالمكسورة بين الهمزة المكسورة والياء السّاكنة،

وبالمفتوحة بين الهمزة المفتوحة والألف. فإن كانت الهمزة المفتوحة ليّنت بأن أبدل منها حرف غيرها، لفظت بالحرف الّذي هو بدل من الهمزة خالصا لا يشوبه غيرها.[63]

وفي هذا الضّرب نذكر قولهم: "أَسَاءَ إِسَاءَةً" فقد توالت همزتين من كلمتين مختلفتين الأولى منهما مفتوحة والثّانية مكسورة؛ فحقّقوا الأولى وهو الأصل وخفّفوا الثّانية فجعلوها بينها وبين الياء السّاكنة ليحدث التّجانس بين الحركات ويقتصدون في الجهد المبذول.

ب- الهمزتان مفتوحتان:

لقد أحصى ابن الجزريّ (ت833هـ) ستّة عشر موضعا من سور القرآن الكريم وردت فيها الهمزتان متّفقتان فتحا، وقد اختلف القرّاء في قراءتها؛ فمنهم من أسقط إحدى الهمزتين، ومنهم من خفّفها، والبعض الآخر حقّقهما معا. فقرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى منهما، ووافقه جمع من القرّاء خاصّة قالون والبَزّي.[64]

نستشهد في هذا المقام بقول الشّاعر:[65]

وَكَأَنَّ اللِّقَاءَ أَوَّلُ مِنْ أَمْـ ـسٍ، وَوَشْكُ الفِرَاقِ أَوَّلُ أَمْسِ

في هذا البيت الشّعريّ اجتمعت همزتان مفتوحتان من كلمتين مختلفتين "اللّقاءَ أَوّل" فيجوز لنا في هذه الحالة قراءتها على عدّة وجوه: تحقيقهما معا، إسقاط الهمزة الأولى وتحقيق الهمزة الثّانية: "اللّقا أوّل".

ت- الهمزتان مكسورتان:

رُوي عن أبي عمرو أنّه كان يحذف الهمزة الأولى ويمدّ الثّانية على نحو ما رُوي عنه في الهمزتين المفتوحتين....ورُوي عن الكوفيّين أنّهم كانوا يحقّقون الهمزتين.[66]

وذلك نحو قولهم: "مِنْ بَعْدِ السُّوءِ إِحْسَانُ" فقد توالت همزتان مكسورتان من كلمتين مختلفتين؛ ففي هذه الحالة معاملة الهمزتين المكسورتين على نحو ما قمنا به في حال اجتماع همزتين مفتوحتين من كلمتين مختلفتين، كأنّ نحذف همزة "السّوء" ونبقي على الهمزة الثانية في لفظة "إِحْسَان"، كما يجوز تحقيق الاثنتين معا.

الخاتمة:

عرفت "الهمزة العربيّة" تقلّبات كثيرة تنوّعت بين التّحقيق، والتّسهيل، والقلب، والحذف. ولكلّ وجه من هذه الوجوه التّعليل الصّوتيّ المناسب له، وكان الغرض من ذلك في معظم الأحوال التّيسير والاقتصاد في الجهد بحكم أنّ الهمزة صوت مجهد يخرج من أقصى الحلق. وقد أفضت رحلة البحث إلى استخلاص النّتائج التّالية:

- الهمزة صوت حلقيّ شديد ولذلك اعترته عدّة تغييرات بغية تيسير نطقه.
- تحقيق الهمزة يعني نطقها كما هي وذلك هو الأصل.
- التّخفيف هو التّسهيل أو التّيسير لنطق هذا الصّوت المجهد بسبب اجتماع صفتي الجهر والشّدة في هذا الصّوت، والتّخفيف استحسان وليس واجب، وهو يعني تحويل الهمزة إلى حركة مماثلة لما قبلها، فتجتمع الحركتان وتصبحان حركة واحدة طويلة.
- يرجع أحد المستشرقين تخفيف الهمزة إلى أنّه تطوّر حاصل في بعض اللّغات السّامية، وقد نسبه البعض إلى الحجازيين.
- قد تجتمع الهمزتان في كلمة واحة أو في كلمتين مختلفتين، ولكل حالة من الحالتين قوانين خاصّة يجب مراعاتها.

الهوامش:

[1] ينظر: غانم قدّوري الحمد، أبحاث في العربيّة الفصحى، دار عمّار، عمان، ط1، 1426ه /2005م، ص78.
ينظر: ابن منظور الإفريقيّ، لسان العرب، دار صادر، لبنان، ج5، ص426، مادّة (همز).[2]
[3] ينظر: المرجع السّابق، ص80
ينظر:المرجع نفسه، ص78.[4]
[5] أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط، د. ت، ج3، ص541.
[6] ينظر: أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني الأندلسيّ، التّحديد في الإتقان والتّجويد، دراسة وتحقيق: غانم قدّوري الحمد، دار عمّار، الأردن، ط1، 1421ه /2000م، ص118.
[7] المرجع نفسه، ص119-120.

[8]ابن الطّحّان السُّماتي، مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، مكتبة الصّحابة، الشّارقة، ومكتبة التّابعين، القاهرة، ط2، 2007م، ص71.

ينظر: الكتاب، ج3، ص541.[9]

[10]موّفق الدّين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، شرح المفصّل للزّمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، بيروت، ط1، 1422ه/2001م، ج5، ص265.

[11]ينظر: عبد البديع النّيرباني، الجوانب الصّوتيّة في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الغوثاني للدّراسات القرآنيّة، سورية، ط1، 1428ه/2006م، ص148.

[12]رمضان عبد التّوّاب، التّطوّر اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1410ه/1990م، ص117.

ينظر: المرجع نفسه، ص119.[13]

ينظر:مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، ص68.[14]

[15]ينظر: محمّد سالم محيسن، المقتبس من اللّهجات العربيّة والقرآنيّة، المكتبة الأزهريّة، القاهرة، ط1، 1389ه/1978م، ص84.

[16]ينظر: رضي الدّين محمّد بن الحسن الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق وضبط وشرح: محمّد نور الحسن ومحمّد الزّفزاف ومحمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، لبنان، د. ط، 1402ه/1982م، ج3، ص31-32.

[17]فوزي حسن الشّايب، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، الأردن، د. ط، 1425ه/2004م، ص454.

[18]عبد الصّبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربيّ-أبو عمرو بن العلاء-،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ص108-109.

[19]المرجع نفسه، ص109.

[20]ينظر: الحافظ أبو الخير محمّد بن محمّد الدّمشقي الشّهير بابن الجزري ، النّشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمّد الضّبّاع، دار الكتب العلميّة، بيروت، د. ط، د. ت، ج1، ص429 .

[21]ينظر: كارل بروكلمان، فقه اللّغات السّامية، ترجمة: رمضان عبد التّواب، جامعة الرّياض، المملكة العربيّة السّعودية، د. ط، 1977م، ص39.

ينظر: إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، د. ط، 2003م، ص68.[22]

ينظر:المرجع نفسه، ص85.[23]

[24]ينظر: أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السّنّة وآي القرآن، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركي، مؤسّسة الرّسالة، لبنان، ط1، 1427ه/2006م، ج1، ص21.

ينظر: لسان العرب، المجلّد6، ج49، ص4323، مادة (نبر).[25]

شرح كتاب سيبويه، ج3، هامش ص541.[26]

الكتاب، ج3، ص543.[27]

ديوان البحتريّ، ج1، ص105.[28]

المرجع نفسه، ج3، ص543.[29]

[30] المرجع نفسه، ج3، ص544.

[31] ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ص271.

[32] أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، المقتضب، أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، د. ط، 1415ه/1994م، ج1، ص292.

[33] ديوان مفدي زكريا، ص66.

[34] ينظر: حسام سعيد النّعيميّ، الدّراسات الصّوتيّة واللّهجيّة عند ابن جنّي، دار الرّشيد للنّشر، العراق، د. ط، 1980م، ص177.

[35] أبو الفتح عثمان بن جنّي ، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النّجدي ناصف ود. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، ط2، د. ت، ج1، ص121.

[36] المرجع السّابق نفسه.

[37] أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، د. ط، د. ت، ج3، ص151.

[38] المحتسب، ج1، ص120.

[39] ينظر: أكرم علي حمدان ، الهمز بين القرّاء والنّحاة، مجلّة البحوث والدّراسات القرآنيّة، المملكة العربيّة السّعودية، العدد الثّامن، السّنة الرّابعة، ص173.

[40] ينظر: أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، ص454.

[41] ينظر: رمضان عبد التّوّاب، التّطوّر اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414ه/1990م، ص75-76.

[42] ينظر: في اللّهجات العربيّة، ص68.

[43] المقتضب، ج1، ص296.

[44] ينظر: المرجع نفسه.

[45] ينظر:أبو عبّاس أحمد بن عمّار المهدوي، شرح الهداية، تحقيق ودراسة: حازم سعيد حيدر، ج1، ص42-43.

[46] ينظر: المقتضب، ج1، ص41-42.

[47] سرّ صناعة الإعراب، ص69.

[48] المرجع نفسه، ص71.

[49] ينظر: شرح كتاب التّيسير للدّاني في القراءات المسمّى: الدّر النّثير والعذب النّمير، ص340-341.

[50] ينظر:المرجع نفسه، ص340و345.

[51] ينظر: أبو الأصبع السّماتي الإشبيلي المعروف بابن الطّحّان، تحصيل الهمزتين الواردتين في كتاب الله تعالى من كلمة أو كلمتين وإثبات معدودهما متّفقتين أو مختلفتين مرسوما باسم أبي عمرو مع قيامه بسهام القرّاء لمن علم لهم ألف سهم في الأداء، تحقيق وتقديم: د. محمّد يعقوب تركستاني، ط1، 1412ه، 1991م، ص72-73.

[52] ينظر: أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء، لغات القرآن، ، رواية محمّد بن الجهم السّمّري، نسخة عتيقة ناقصة معَارَضَة، ص12-13.

[53] ديوان البحتريّ، ج2، ص740.

[54]ينظر: أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق وتعليق: محمّد الدّالي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، د. ط، د. ت، ص83-84.

[55]المرجع نفسه، ص224.

[56]ينظر: اجتماع الهمزتين، ص100.

[57]المقتضب، ج1، ص295.

[58]سورة المؤمنون، **الآية99**.

[59]سورة النّور، الآية33.

[60]سورة الأحقاف، الآية32.

[61]سورة هود، الآية87.

[62]ينظر: شرح الهداية، ج1، ص46.

[63]ينظر: الرّعاية، ص147.

[64]ينظر: النّشر في القراءات العشر، ج1، ص382.

[65]ديوان البحتريّ، ج2، ص918.

[66]ينظر:اجتماع الهمزتين، ص93.